

العراق

قصة حزب الطالباني والانشقاقات الداخلية

أهمها «الحزب الثوري الكردستاني» بقيادة جلال الطالباني، «وعصبة كادحي كردستان» بقيادة نوشيروان مصطفى، و«الحركة الاشتراكية» بقيادة صالح اليوسفي. وحينها، اتفق على أن يأخذ التشكيل اسم الاتحاد الوطني الكردستاني. ومنذ ذلك التاريخ، يشغل الطالباني منصب أمين سره العام، فيما شغل نوشيروان مصطفى منصب نائبه، قبل أن يستقيل في كانون الأول 2006.

وجاءت استقالة نوشيروان في أعقاب خلافات حادة بين مجموعته ومجموعة الطالباني، قاد خلالها نوشيروان كوادير من الاتحاد إلى المطالبة بتقليص صلاحيات الرئيس العراقي، والقضاء على الفساد داخل تنظيمات الحزب وحكومة الإقليم.

وفي ذلك الوقت، لقيت فكرته تأييد أعضاء بارزين في الاتحاد، رفعوا شعار إجراء إصلاحات في الحزب والمؤسسات الحكومية في إقليم كردستان العراق. إلا أن جناحه فشل في الانتخابات الحزبية الأخيرة، بعد أن أمضى الطالباني مدة تزيد على شهرين في مقره في السليمانية، تمكن خلالها من تغيير مسار المطالبة بالتغيير.

وعقب ذلك التطور، قدم نوشيروان استقالته من الحزب، وافتتح مركز «ووشه» أي «الكلمة» الذي يهتم بالثقافة، ويصدر جريدة يومية باللغة الكردية، إضافة إلى موقع إلكتروني بعنوان «سبه أي»، أي «الغد» www.sbey.com.

يُشار إلى أن التيار الوليد، «التغيير والديموقراطية»، ينفذ أي علاقة تربطه بنوشيروان مصطفى، رغم أن عدداً من المراقبين لا يستبعدون أن يكون له دور محرك في هذا الاتجاه.

الذين قد يعلنون انضمام آخرين لتيارهم في اليومين المقبلين، جادة في تحركها، وهي وضعت سقفاً عالياً لطموحها. فبعد مطالبتها بـ«استقالة قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني»، اعتبر التيار أن «الهيكل التنظيمي للحزب بُني على أساس صلات القربى والتكتلات»، وأن «المشاكل والمعضلات المستعصية التي يعانها الاتحاد، يمكن حلها فقط من خلال استقالة القيادة الحالية».

وفي السياق، أكد مصدر مقرب من



من غير

المستبعد أن يكون
لنوشيروان مصطفى
الذي أنشأ عام 2006
دور في التيار الجديد



التيار الجديد أن «المجموعة استصدر بياناً خلال اليومين المقبلين توضح فيه موقفها من قرار المكتب السياسي للاتحاد الوطني»، وتقدم صورة عن خطواته المقبلة.

وفي الحديث عن الاتحاد الوطني الكردستاني، لا بد من التذكير بطريقة تأسيس هذا الحزب: نشأ في دمشق في حزيران عام 1975، عقب الانتكاسة التي لحقت بالحركة المسلحة الكردية إثر توقيع اتفاقية الجزائر. وقد تألف الاتحاد من تجمعات سياسية مختلفة،

بغداد - زيد الزبيدي

عبداً يحاول التحالف الكردستاني إظهار تماسكه، ووحدة موقفه، عبر نفيه المزمّن لوجود خلافات في صفوفه. غير أن جميع مراقبي الشأن العراقي يدركون مدى التنافر الموجود بين قيادات وعناصر كل من «الاتحاد الوطني الكردستاني» برئاسة جلال الطالباني، والحزب «الديموقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البرزاني.

وإذا كان حزب البرزاني يستطيع التكيّم على ما يجري في صفوفه، بحكم الهيمنة ذات الطابع العشائري التي تحكمه، فإن الخلافات في الطرف الآخر سريعة الظهور، لأن «الاتحاد الوطني» تأسس منذ عام 1975 من مجموعة تيارات أو كيانات اندمجت «فدرالياً» على أساس معارضة اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران، والتي تضمنت وقف الدعم الإيراني لحركة مصطفى البرزاني.

آخر انشقاقات حزب الطالباني برزت منذ يومين وتندرج بالتوسيع؛ فبعد الهزة التي كادت أن تطيح بقيادة الطالباني في خريف وشتاء 2006، بدأت ملامح تصوّر جديد نظهر، يحاول المسؤولون في الحزب التقليل من أهميته، على الرغم من الإعلان الرسمي عن طرد أربعة من كوادر الحزب، أسسوا يوم الجمعة الماضي تيار «التغيير والديموقراطية»، وهم: شورش حاجي، وملا خدر، وهوشيار عابد، وهغال كويستاني.

واللافت أن التقرير الذي قدمه مسؤول الإعلام المركزي في «الاتحاد الوطني»، آزاد جندباني، لفصل القياديين الأربعة، جاء بالغ البساطة ويختصر بانهم «طالبوا باستقالة قيادة الاتحاد».

المؤكد هو أن حركة الانشقاقين الأربعة،



والموافقية أبلغتا عباس رفضهما لصيغة الحوار الثنائي باعتباره خرقاً لما تم الاتفاق عليه في اللجنة التنفيذية للمنظمة. واشترطت توقيع «حماس» على الموافقة على إنهاء الانقسام قبل الدخول في أليات ذلك. وأكدت مصادر في منظمة التحرير أن الجبهتين تعدان حملة لمنع عباس من

الموافقة على اقتراح «حماس». وتهديدان بفتح ملفات تمسه، بدءاً من منظمة التحرير، وصولاً إلى السلطة الوطنية. وبناء عليه، فإن موعد الخامس والعشرين من الشهر الجاري للقاء «حماس» و«فتح» ليس نهائياً، وهو خاضع للتجاذب والتشاور، ما يبقى الحوار، إلى اليوم، في إطار المروحة والمناورة.

أوديرنو: طهران ترشي نواباً عراقيين للتصويت ضد «الاتفاقية»

الماضي مع «جيش المهدي»، محملاً إيها جزءاً من المسؤولية في سيطرة الميليشيات على البصرة «بعدما تخلّفت عن مواجهتها».

إلى ذلك، دعا التيار الصدري إلى تظاهرة «مليونية» ستعقد في بغداد في 18 من الشهر الجاري ضد «الاحتلال الأميركي». وقال رئيس الهيئة الاجتماعية في التيار الصدري الشيخ حازم الأعرجي إن «التظاهرة السنوية التي كان من المقرّر إجراؤها في التاسع من نيسان الماضي، في الذكرى السادسة لسقوط بغداد، ستجري في 18 الشهر الجاري».

وكشف الأعرجي أن «التظاهرة مركزية وقد استحصلنا على موافقة الحكومة على تنظيمها».

إذا تجاوب الأميركيون مع مطالبنا، فسيكون بإمكاننا توقيعها قريباً. أما في حال عدم استجابتهم، فقد تؤدي العقبات الحقيقية إلى رفض البرلمان للاتفاقية، والذي من دونه لا يمكن إبرامها».

وعن المعارضة التي تلقاها الاتفاقية من جانب طهران، كشف المالكي عن أن إيران ليست الوحيدة من دول الجوار التي ترفضها، بل تشترك في رفضها السعودية وسوريا «لأنهم يخشون أن تكون بنود الاتفاقية موجهة ضدهم».

وعن وجود القوات البريطانية في بلاده، أشار المالكي إلى أن هذه القوات «لم تعد ضرورية بالنسبة إلى الأمن في العراق كقوة مقاتلة». كذلك انتقد الاتفاق الذي أبرمته القوات البريطانية في العام

النواب للتصويت ضد الاتفاقية، لا أمك دليلة محمداً على صحة هذا الأمر، لكن تقارير استخبارات كثيرة تفيد بأن هذا النشاط يمارس بالفعل».

على صعيد آخر، أوضح رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي ما قصده عند خروجه من لقائه بالسيد علي السيستاني قبل يومين، حين قال إن «عقبات كبيرة لا تزال تعرقل توقيع الاتفاقية الأميركية - العراقية». ففي مقابلة نشرتها صحيفة «ذي تايمز» البريطانية أمس، لفت المالكي إلى أنه لا يرى توجيهاً للاتفاقية «في المستقبل القريب» بسبب عقدة الحصانة التي ستعطي للجنود الأميركيين والمتعاقدين معهم. وفي تلويح مبطن، قال المالكي

واشنطن - بغداد - الأخبار

طوّرت واشنطن اتهاماتها الموجهة ضد إيران على خلفية معارضة طهران لتوقيع الاتفاقية الأميركية - العراقية؛ فقد اتهم قائد قوات الاحتلال في العراق، الجنرال ريمون أوديرنو، إيران، بأنها تحاول رشوة أعضاء مجلس النواب العراقي لمنع توقيع الاتفاقية. ورأى أوديرنو، في مقابلة مع صحيفة «واشنطن بوست» نشرت أمس، أن طهران «تعمل علانية وسراً لتقويض الاتفاقية التي تحتاج إلى مصادقة ثلثي أعضاء مجلس النواب العراقي لتصبح سارية المفعول». وقال أوديرنو «تصلنا تقارير عن أشخاص يدفعون أموالاً إلى

ما قل ودل

أعلن وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، أمس، أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي المستقيل إيهود أولمرت، سيلتقيان مجدداً يوم الجمعة المقبل في القدس المحتلة. ولم يؤكد مكتب



أولمرت هذا اللقاء. وقال المالكي، خلال مؤتمر صحفي في رام الله، إن «عباس سيلتقي أولمرت في 17 تشرين الأول المقبل، في إطار لقاءاتهما المنتظمة». ويلتقي أولمرت وعباس مرتين شهرياً تقريباً منذ استئناف مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية في تشرين الثاني من عام 2007 في أنابوليس في الولايات المتحدة. ويعود آخر لقاء بينهما إلى 16 أيلول (أ ف ب)

تقرير

جمال مبارك يكرس نفسه وريثاً لوالده

القاهرة - خالد محمود رمضان

لم يعد ابن الرئيس المصري حسني مبارك، جمال، يكتفي بدوره من وراء الستار في إدارة شؤون البلاد. وبدا أنه يسعى إلى تكريس نفسه وريثاً لوالده، ولاعباً وحيداً في إدارة الوضع الاقتصادي.

حضر جمال الاجتماعين اللذين ترأسهما والده بمشاركة كبار رجال الدولة والحكومة في قصر الاتحادية في ضاحية مصر الجديدة شرق القاهرة، لبحث جميع الجوانب المتعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتأثيراتها المحتملة على مصر. ورغم أن طاولة الاجتماعات ضمت رئيس مجلس الوزراء

أحمد نظيف ووزير الخارجية أحمد أبو الغيط وغيرهما، إلا أن حضور جمال كان مؤشراً، بحسب مصادر غربية، إلى أن «ابن مبارك يمارس صلاحياته كرئيس مواز لوالده».

تصير جمال المشهد الحكومي بطمأنة أصحاب الودائع في المصارف المصرية من أن «الأزمة الاقتصادية العالمية لن تطالهم». تصريحات بدت مخالفة لتحذيرات العديد من المراقبين المحليين والمتخصصين الاقتصاديين، الذين رأوا فيها تحذيراً لكارثة مقبلة سيتعرض لها الاقتصاد المصري.

وقال جمال إن «القطاع المصرفي المصري أفضل بكثير مما كان عليه منذ أربع سنوات بفضل برامج الإصلاح

